والاسمية اذا لم يكن فيها ضمير نحو جاء زيد والشمس طالعة وبالمقرونة بالماضي حيث لا ضمير ايضا نحو قوله ❊ بحيث وقد نقت للنوم ثيابها ❊ سوى الستر لا لبست المتفضل ❊ وفي المصدرة بالمضارع المنفي بقد نحو قوله تعالى وقد تعلمون انى رسول الله والله سبحانه اعلم

باب حروف الجر

قوله ان يجر نقدير اليوم موضع الخ انما يتمشى هذا فيما اذا كان المبنيا معربة واما اذا كان نكرة فعكا فقاله تجعل مكانها مبتدا او تجعل مرفوعا عليه كقوله تعالى اساور من فضة اي هي فضة

باب الاضافة

قوله ومما يضاف ان يكون المضاف اليه اسم زمان هو ان يكون المضاف اليه كرها ليتناول الزمان نحو بل مكر الليل والنهار والمكان نحو يا صاحبي السجن قوله فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم وعليه ان المسمى تنسب اليه الاشياء وتنسب اليه ذكرها بعيد خالد وتحقيق المراد تاويل الاسم بالمسمى والثاني بالاسم فيه نظر لانه يصح ان يؤول الاول بالاسم ووجهه انه ينظر ان كان المنسوب اليه مسمى فلم وان كان اسما فلم على المسمى وعقبه شيخنا العلامة البركة بما نصه قوله لانه يصح في كلامه يشير الى انه في بعض المواضع يستحق ان يؤول الاول بالاسم والثاني بالمسمى وذلك حيث يكون الاسناد فيما ينسب الى الالفاظ نحو كتبت سعيد كرز اي كتبت اسم هذا المسمى والله تعالى اعلم قوله والى الجمل فيضاف الى ما هو جواب فتعلو بالاضافة الى الا ما هو فيه واذ الاضافة الى الجمل قوله في اذا والعامل فيها ما هو جواب على المشهور لاشك انه الذي اشتهر عند المعربين اذ يقولون اذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه وقد اعترض عليه المتاخرون بانه قد يقترن بالجواب ما يمنع عمله فيما قبله كما ونحوها وبانه قد لا يصح من جهة المعنى كقولك اذا جئتني غدا ازورك لا تكلم الا ماضيين وقالوا ان العامل فيها الفعل الذي بعدها وهو شرطها فعلى ذلك فليست مضافة اذ المضاف اليه لا يعمل في المضاف انظر المغني قوله وفيه نظر لان ما عطف على الشرط شرط وقد اشار الشيخ خالد الازهري الى دفع هذا النظر بقوله ويمكن دفع النظر بانه محمول على التقديم والتاخير لتصحيح النظم والاصل وان رزقنا او تقولا حراء باطل كما قال ابن ذالويه ان في قوله تعالى ممن ذكر ان تقبلها الزكرى تقديما وتاخيرا اي ان نفعت الزكرى فذكر وانما افرد وبين الا في الوجه الاول يرجع عند التامل الى

كتب بعضهم هذا الكلام ونحو قوله فيؤول الاسم بالمسمى والثاني بالاسم اصل

نحو

لم او لانه جرو على يجيز تقديم الجواب على الشركه او بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع

الثاني كما يشير اليه ابن خالويه فتامله قوله وانما بنيت في هذه الصورة لان لها شبها في فيما ذكره من التعليل نظر بقولد يسلم ان فيها ابهاما ما ذكره بعضهم في قوله بتغير يعماني بغير مطرد في جميعها بان حسب لا تخرج عن التشبيه بدليل وقوعها حالا وهي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم نحو هذا عبد الله حسب ومنه ذكر لعيب فيها وهو ان اضر بها الا بتقدير اي افتقارها لمعنى المضاف اليه وهذا ضعيف اذ ليس هذا الافتقار هو الذي يوجب البناء كما هو معلوم تمام الثاني انما بنيت لشبهها بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها ذكره المرادي وهو اولى واما بناؤها على الضم فكانها حركة لا تكون لها في حال الاعراب الا ان هذا لا يطرد في جميعها فان غير قد تعرب بالفتح وبعضهم الشيخ المكودي مطرد كان قلت ما الفرق بين نية لفظ المضاف ومعناه وبين نية معناه بعدها فيه اللفظة مستقلة من نية المعنى وبالعكس فالجواب انه عند نية لفظ المضاف هو معتبر مقدر بعد المضاف والمقدر كالموجود وبذلك اعرب واما في نية معناه فجعل المضاف فمعنى معنى المضاف اليه اي جعل معناه فيه كما يتضمن الاسم معنى الحرف وليس بعد المضاف شيء مقدر وكان منه ومن ثم جاء البناء لوجود سببه الذي هو الاستغناء عما بعدها وبذلك تسمى غايات لان المضاف فيها صار غاية الكلمة وقد كان غايتها المضاف اليه والله تعالى اعلم قوله

عشر

اكل امرئ في تحسبين البيت انما كان من باب حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على حاله والتقدير وكل نار لئلا يلزم على تقديره العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو ممنوع لان قوله امرئ في معمول لكل وامرئ معمول لتحسبين وهما مختلفان وعلى تقدير المضاف محذوفا يكون من العطف على معمول عامل واحد وهو ان كل نار معطوف على كل امرئ المعمول لتحسبين ونارا معطوف على امرئ المعمول ايضا لتحسبين والله سبحانه اعلم

باب اعمال المصدر

قوله ومنه قوله عز وجل ولله على الناس حج في تقرير الاعراب الاية بما ذكر من انه من اضافة المصدر الى المفعول وتكميله بالفاعل بانه يفسد المعنى بذلك فانه يصير المعنى ولله على الناس ان يحج البيت المستطيع فالذي اوجبه الله تعالى على الناس ان يحج المستطيع فاذا حج سقط عنهم وذلك باطل والوجه في اعرابها ان من استطاع بدل بعض من الناس على حذف الضمير اي من استطاع منهم والله تعالى اعلم باب اعمال اسم الفاعل

قوله وليس من هذا ما بعد ب من الفعل في قد يقال انما جعل المصنف